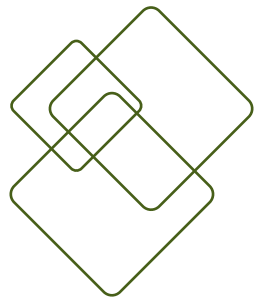


هيئة قطر للأسواق المالية
Qatar Financial Markets Authority



مدخل إلى أسواق المال



قائمة المحتويات:

2	- المصطلحات العامة
4	- المصطلحات المتداولة في سوق الأوراق المالية
8	- المقومات الاقتصادية الأساسية لإنشاء سوق الأوراق المالية:
9	- أهمية وجود أسواق مالية في النشاط الاقتصادي
15	- مفهوم سوق الأوراق المالية
16	- هيكل سوق الأوراق المالية
18	- الخدمات التي يمكن أن تقدمها السوق للمستثمرين والوسطاء والمهنيين
22	- مؤشر السوق
25	- طرق الاستثمار في الأوراق المالية



المصطلحات العامة:

- **هيئة قطر للأسواق المالية:** هيئة حكومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، ولها السلطات الإشرافية والرقابية والتنظيمية اللازمة لممارسة مهامها وفقا لأحكام القانون واللوائح والنظم التي تصدر تنفيذًا له.
- **سوق الأوراق المالية:** السوق المنظمة الخاضعة لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية، والمتداولة فيها أو يتوقع أن تتداول فيها الأوراق المالية.
- **الأوراق المالية:** أسهم و سندات شركات المساهمة القطرية و السندات و الأذونات التي تصدرها الحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة القطرية أو الصكوك أو أية أوراق مالية أخرى يتم الترخيص بها من الهيئة.
- **الوسيط:** الفرد أو الجهة التي تقوم بمزاولة تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية المتداولة لحساب الغير مقابل عمولة محددة.
- **أمين الحفظ:** الفرد أو الجهة المعتمدة لمزاولة نشاط حفظ أموال (نقد وأوراق مالية)، المتعاملين في الأوراق المالية.
- **أمين الاستثمار:** الجهة التي تزاوّل نشاط متابعة إدارة استثمارات العملاء للتأكد من مطابقتها للأسس والأهداف الاستثمارية للعميل المنصوص عليها في اتفاقية إدارة الاستثمار الموقعة بين العميل ومدير الاستثمار.
- **الخدمات المالية:** وهي الخدمات التي تؤديها الشركة المرخص لها من قبل الهيئة بمزاولة نشاط أو أكثر من أنشطة الخدمات الخاضعة لرقابة الهيئة.
- **الخدمات الخاضعة لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية:** تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير، تداول الأوراق المالية لحساب الشخص نفسه، تقديم خدمات حفظ الأموال (النقود والأوراق المالية)، تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية ، إدارة الاستثمار في الأوراق المالية، التعهد بتغطية إصدار الأوراق المالية، إدارة إصدار الأوراق المالية، أية نشاط آخر ترى الهيئة انه نشاط يخضع لرقابتها.
- **مدير الاستثمار:** الفرد المعتمد المسؤول عن إدارة محافظ الأوراق المالية لحساب الغير (صناديق الاستثمار المشترك، الأفراد)، باتخاذ قرارات البيع والشراء نيابة عن العملاء حسب التفويض المتفق عليه.
- **المستشار المالي:** هو الفرد المعتمد المسؤول عن تقديم المشورة للعملاء في الاستثمار في الأوراق المالية مقابل اجر أو عمولة.
- **مدير الحسابات:** هو الفرد المعتمد والمسؤول عن تنفيذ أوامر البيع والشراء لصالح الوسيط أو عملاءه.
- **محلل مالي:** الفرد المعتمد المسؤول عن تحليل أداء الجهات المصدرة للأوراق المالية (الشركات) السابقة والحالية والمتوقعة و الفرد الذي يمارس أعمال التحليل المالي بغرض تقديم الاستشارات المالية للشركات بشأن عمليات تمويل الشركات والعمليات الرأسمالية.

- **أنشطة تقديم خدمات الحفظ:** يقصد بأمين الحفظ انه الشخص الاعتباري الذي يمارس أيًا من أنشطة خدمات الحفظ، سواء احتفظ بالنقد أو الأوراق المالية التي تخص أي مستثمر، أو دفع أو تسلم النقود نيابة عنه، أو تسلم أو سلم الأوراق المالية نيابة عنه، وكذلك ممارسة أي حق من حقوق المستثمر مثل تسلم توزيعات الأرباح، أو حضور اجتماعات الجمعيات العامة، بالإضافة إلى متابعة تسجيل وانتقال ملكية الأوراق المالية.

- **بنك الاستثمار:** هو مروج وضامن الاكتتاب، حيث يقوم بدور الوسيط بين المستثمر والشركات التي تريد طرح أوراق مالية للمستثمرين، أو لمستثمر رئيس.

- **العمولة:** العائد الأساسي الذي يحصل عليه الوسيط مقابل إتمام عملية البيع أو الشراء نيابة عن المستثمر، وتحسب العمولة عادة على شكل نسبة مئوية من القيمة السوقية للأوراق المالية المباعة أو المشتراة.

- **أمين الاستثمار:** الشخص الاعتباري الذي يمارس متابعة إدارة استثمارات العملاء ومراقبتها للتأكد من مطابقتها للأسس والأهداف الاستثمارية للعميل، والمنصوص عليها في اتفاقية الاستثمار الموقعة بين العميل ومدير الاستثمار.

- **المصدر / جهة الإصدار:** جهة مصدرة أو ستقوم بإصدار أوراق مالية.

مدير الإصدار: هو مدير الطرح أو مستشار الإدراج الذي يتولى القيام بالمهام التالية:

1. القيام بالإجراءات الخاصة بالحصول على الموافقات ذات الصلة وطرح الأوراق المالية وتوزيعها على مقدمي طلبات الاكتتاب وإعداد النتائج النهائية للاكتتاب وما يتفرع عن ذلك من إجراءات.

2. الإشراف على وتقديم المشورة لمقدم طلب الطرح - أو الإدراج حول المسائل القانونية والمالية والإجرائية المتعلقة بعملية الطرح أو الإدراج ويكون حلقة اتصال بين الهيئة ومقدم الطلب.

3. التأكد من أن طلب - الطرح أو الإدراج - مستوفي كافة المتطلبات القانونية.

4. التأكد من أن مقدم طلب الطرح أو الإدراج قد اتخذ كل التدابير اللازمة لاستيفاء شروط ومتطلبات الطرح أو الإدراج.

5. التأكد من أن المعلومات المفصح عنها في نشرة الإصدار-الطرح- أو الإدراج صحيحة وشاملة وكاملة ولا تشمل معلومات مضللة أو تغفل معلومات يؤدي إغفالها إلى أن تكون النشرة مضللة.

6. الإشراف على وتنسيق أنشطة الأشخاص الذين يقدمون خدمات ذات علاقة بطلب الطرح أو الإدراج وتحمل المسؤولية عن ذلك.

7. اتخاذ الإجراءات المعقولة للتأكد من أن أعضاء الإدارة العليا للجهة المصدرة على دراية بمسئولياتهم وفق هذا النظام.

8. أن يبرز تأكيد خطي من مدقق الحسابات يبين فيه بأنه يمتثل للمبادئ التوجيهية فيما يتعلق بالاستقلالية الصادرة عن الجهة المحاسبية المختصة في حالة الانطباق.

المصطلحات المتداولة في سوق الأوراق المالية:

- **عمق السوق:** وهو قدرتها على توليد ما يكفي من الطلبات من دون التأثير على سعر الأوراق المالية المتداولة، ويمكن تعريف عمق السوق أيضا تبعاً لكمية السيولة المتداولة، فكلما زادت كمية السيولة كلما زاد عمق السوق، ويتأثر عمق السوق تبعاً لحجم المتغيرات المحيطة والقيود المفروضة على حركة أسعار الأسهم خلال جلسة واحدة، ومستويات الشفافية التي توفرها الأسواق.

- **اتساع السوق:** ويعني احتواؤها على عدد كبير من أوامر الشراء والبيع بشكل يسهم في استقرار أسعار الأوراق المالية المتداولة، في حين لا تتغير أسعار الأدوات بشكل مستمر نتيجة وجود كثافة في المعاملات المنفذة.

- **حجم التداول في السوق:** عدد الأوراق المالية المتداولة في السوق يعكس قوة السوق وتوقعات اتجاهه للارتفاع أو للهبوط، ذلك أن كثافة التداول تعني إقبال المستثمرين على الاستثمار، الأمر الذي يتبعه تغير في أسعار الأدوات المتداولة، وعليه فإن كثافة التداول هي التي تولد العرض والطلب.

- **شرائح المستثمرين:** يُقسم المتعاملون في أسواق المال إلى ثلاث شرائح هي: الشريحة الأولى: شريحة المستثمرين لغرض الادخار وهؤلاء يستثمرون أموالهم في السوق على المدة المتوسطة وطويلة الأجل، الشريحة الثانية: شريحة المضاربين، وهم الذين يبحثون عن الربح السريع، وتتشابه هاتان الشريحتان بهدف تحقيق الربح باختلاف الطريقة والزمن، أما الشريحة الثالثة فتعود للأشخاص الذين ليست لديهم أي استراتيجيات يستخدمونها عند اتخاذ قرارات البيع والشراء، وهذه الشريحة شريحة مغامرين تشتري حسب عواطفها وأهوائها ومن دون أي أسس ومبادئ تعتمد عليها، وفي النتيجة فإن إجمالي قرارات الشرائح يؤثر بشكل مباشر على حركة مؤشر السوق والقطاع والورقة المالية.

- **النشرة:** نشرة الإصدار- الطرح - أو الإدراج تحتوي على إفصاح شامل وكاف وصحيح عن كل المعلومات التي تهم المستثمرين، ووفق ما تقرره وتوافق عليه الهيئة في هذا الشأن بعد سداد رأس المال المصدر سابقاً بالكامل، وأن لا تقل حقوق المساهمين عن رأس المال المدفوع حسب آخر بيانات مالية مدققة، وذلك في حال طرح أسهم. وتحتوي على أحكام وشروط الطرح، وموقف الشركة المالي، وكيفية استغلال الشركة حصيلة الأموال الناتجة عن الطرح، ومعلومات مهمة أخرى قد تؤثر في قرارات المستثمرين.

- **الإصدارات العامة الأولية:** قيام الشركة بطرح أسهم للمرة الأولى أمام الجمهور للمساهمة فيها.

- **الإصدارات الجديدة:** إصدارات شركة أسهمها موجودة في السوق أساساً، لكنها تحتاج لأموال إضافية لتغطية مشاريعها التوسعية و التطويرية.

- **الاكتتاب العام:** طرح الأوراق المالية للاكتتاب من قبل عامة الجمهور.

- **الاكتتاب الخاص:** منح المساهمين الحاليين حق شراء الاكتتاب بالأسهم الجديدة التي تنوي إدارة الشركة إصدارها بما يتناسب مع حجم مساهماتهم الحالية.

- **تخصيص:** عدد الأسهم التي تم تخصيصها للمستثمر بعد انتهاء عملية الاكتتاب من قبل الشركة المصدرة للأسهم.

- **العقود المنفذة:** هي تلك العقود المبرمة سواء كانت (بيعاً أو شراء) داخل قاعة السوق خلال فترة محددة.

- **تجميع:** شراء كميات كبيرة من الأسهم المتوقع ارتفاع أسعارها بوضع طلبات قليلة وبأسعار مُحَفَّضَة.
 - **مستويات الدعم:** هي المستويات التي يصعب نزول سعر السهم أو المؤشر تحتها، وكسر هذا الحاجز يُعَدُّ خبراً سيئاً.
 - **حاجز المقاومة:** هي المستويات التي يصعب صعود سعر السهم أو المؤشر فوقها، وكسر هذا الحاجز يُعَدُّ خبراً جيداً.
 - **القيمة السوقية للأسهم:** القيمة السوقية لرأسمال الشركات، وتحسب بضرب إجمالي عدد الأسهم المكتتب بها في سعر إغلاق آخر يوم تداول.
 - **تصحيح سعري:** وصف لحال التراجع على الأسهم المتداولة في المدى القصير، وعادة ما يسجل بعد موجة من الارتفاعات في أسعار الأسهم المتداولة.
 - **الأرباح الرأسمالية:** الأرباح الناتجة عن بيع السهم بسعر أعلى من السعر الذي تم شراؤه به.
 - **التذبذب:** مقياس للتغير في سعر الورقة المالية خلال فترة محددة.
 - **مؤشر السوق:** مؤشر يقيس المستوى العام لأسعار أسهم الشركات المدرجة في السوق النظامية مرجحاً بالقيمة السوقية لأسهم تلك الشركات (هو أداة إحصائية لقياس التغير في أسعار أسهم الشركات المدرجة):
- معادلة احتساب المؤشر المرجح بالقيمة السوقية :

$$1000 \times \frac{\text{القيمة السوقية لفترة المقارنة}}{\text{القيمة السوقية لفترة الأساس}}$$

ومن مميزات هذا المؤشر السوق اعتماده أسلوب الترجيح بالقيمة السوقية لشركات العينة، حيث تُعطي كل شركة وزناً بقدر ما تشكل قيمتها السوقية من القيمة السوقية للعينة ككل. وتم تحديد 31 كانون الأول من أي عام كفترة أساس. ومما يذكر بأن قيام الشركة بتوزيع أسهم مجانية أو بتجزئة القيمة الاسمية للسهم أو بتخفيض رأسمالها لا يؤثر على القيم السوقية للشركة وبالتالي لا يستدعي إجراء أية تعديلات على الرقم القياسي.

- **عائد السهم:** يمثل هذا العائد ما يستحق لحملة الأسهم من أرباح، فالعلاقة المنطقية تقتضي بأن تتناسب الأرباح المتحققة للسهم الواحد وسعره في السوق.
- ويعد هذا المؤشر من أهم مؤشرات الربحية، لأنه يسهل مقارنة هذه الربحية (العائد) للسهم خلال السنوات السابقة فضلاً عن مقارنتها بربحية السهم لشركات أخرى، وبالتالي فإن المستثمرين يجدون في هذا المؤشر وسيلة ملائمة لترشيد قراراتهم الاستثمارية.

ويتحدد هذا المؤشر بالمعادلة التالية: $\text{عائد السهم} = \text{صافي الربح} / \text{عدد الأسهم المكتتب بها}$

- **سعر السهم إلى ربحه E/P:** نسبة يتم حسابها بقسمة سعر السهم السائد على نصيب السهم من الأرباح المتحققة، وتعرف النسبة بمضاعف السهم.
- **نسب تحرك الأسعار/ مدى الحماية:** الارتفاع والانخفاض المسموح به على سعر الورقة المالية في جلسة التداول بالمقارنة مع إغلاق اليوم السابق.
- **معدل دوران الأسهم:** هي نسبة تحسب بقسمة قيمة الأسهم المتداولة خلال السنة على رأس المال السوقي لجميع الأسهم المقيدة في السوق خلال السنة نفسها.
- **المساهم:** هو شخص طبيعي أو معنوي يمتلك أسهماً صادرة عن شركة مساهمة عامة.
- **سجل المساهمين:** سجل رسمي توثق فيه ملكية أسهم الشركة المساهمة العامة، ويسجل فيه توثيق انتقال ملكية هذه الأسهم وأي تصرف يتم عليها، ويحتوي أسماء مالكي الأسهم، وعناوينهم، وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم.
- **شهادة الأسهم:** وثيقة تثبت ملكية المساهم لعدد محدد من الأسهم في شركة أو شركات مدرجة.
- **رأس المال:** يمثل قيمة الأسهم المصرح بها في عقد تأسيس الشركة (الصادرة والمكتتب بها).
- **تخفيض رأس المال:** قيام الشركة بتخفيض رأس مالها، وعدد أسهمها.

- **تقسيم السهم (Stock splits):** أو تجزئة السهم، قد تلجأ الشركات إلى تخفيض القيمة الاسمية لأسهمها وهو ما يضاعف عدد الأسهم التي يتكون منها رأس المال، وتهدف الشركات المدرجة من هذا الإجراء إلى تخفيض القيمة السوقية السائدة للسهم، على الوجه الذي يسمح بزيادة الطلب عليه، ويترك بالتالي أثره الإيجابي في مستوى سيولته، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي في القيمة السوقية للسهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عملية التقسيم لن تؤثر في حصة المساهم بملكية الشركة، فقد يكون لذلك القرار تأثير إيجابي في القيمة السوقية للسهم في المستقبل.

مثال:

سهم تبلغ قيمته الاسمية 10 ريالات وبقية سوقية قدرها 100 ريال، تم تقسيمه إلى سهمين بدلاً من سهم واحد، ليصبح الآن ضعف عدد الأسهم المصرح بها، وتصبح القيمة الاسمية لكل سهم منها 5 ريالات، فتصبح القيمة السوقية للسهم الآن 50 ريالاً.

- **أسهم المنحة:** تتم عملية زيادة رأس المال بإصدار أسهم بالقيمة الاسمية للسهم، ويتم تحويل قيمة هذه الأسهم المصدرة من الاحتياطي وأضافته على رأس المال.

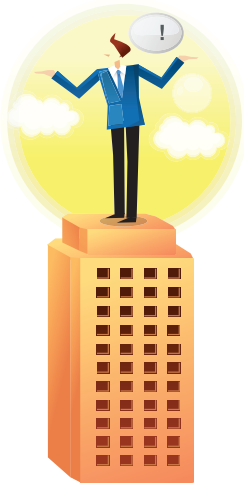
وفي حقيقة الأمر ونظراً لأن حقوق المساهمين لم يطرأ عليها أي تغيير، فإن إصدار أسهم جديدة لا يعني تسميتها أسهم منحة، باعتبار أن الشركة لم تمنح شيئاً إضافياً للمساهمين، وإنما قامت في الحقيقة بتقسيم حقوقهم على عدد أكبر من الحصص (الأسهم) وبالتالي فإن كل حصة جديدة (أسهم جديدة) تصبح قيمتها أقل. والمصطلح الصحيح الذي يجب أن يستعمل لوصف هذه الزيادة هو (تقسيم الأسهم). والهدف الأساسي لعملية زيادة رأس المال هو تنشيط حركة تداول الأسهم وجعلها في متناول معظم المتداولين نتيجة انخفاض قيمة السهم بالنسبة نفسها في زيادة عدد الأسهم، ذلك لأن زيادة عدد الأسهم ينتج عنها انخفاض ربحية السهم، والقيمة الدفترية، وجميع مؤشرات السهم بالنسبة نفسها في الزيادة بعدد الأسهم، وعليه، فمن الطبيعي أن لا يزيد سعر السهم ولا ينقص بسبب توقع زيادة رأس المال وحده، وإنما يجب أن تكون الأرباح المحققة وتوقعات زيادة الأرباح في المستقبل هي المحرك الرئيس لسعر السهم في البورصة.

طريقة احتساب سعر السهم الجديد بعد التوزيع/التقسيم:

$$\frac{\text{سعر السهم السوقي قبل التوزيع} \times \text{عدد الأسهم المحمولة}}{\text{عدد الأسهم بعد التقسيم}}$$



التوزيعات: الأرباح التي يتم توزيعها على المساهمين بشكل نقدي أو أسهم منحة، وهي التي يقرها مجلس إدارة الشركة والتي توزع بالتناسب على حملة الأسهم، وترتبط التوزيعات بالنسبة للأسهم العادية بربحية الشركة والسيولة النقدية المتوفرة لديها حيث يمكن أن يقرر مجلس الإدارة عدم القيام بتوزيع أرباح بهدف إعادة استثمارها في مشروعات توسعية أو شراء أصول إنتاجية أخرى.



المقومات الاقتصادية الأساسية لإنشاء سوق الأوراق المالية:

- توافر الاستقرار النقدي والسياسي لتشجيع الاستثمار، وتسهيل تدفق رؤوس الأموال.
- وجود الإطار التشريعي والتنظيمي والرقابي المتوازن القادر على مواكبة التطور بشكل مستمر للتكيف مع المتغيرات، وطمأننة المستثمرين والمدخرين، وتوفير الحماية اللازمة لحقوق المتعاملين، وخلق جو من الثقة في الأسواق.
- وضوح الخطة الاقتصادية المتبعة في الدولة بشكل يحدد دور رأس المال الخاص.
- إتباع السياسات التي تشجع الادخار والاستثمار.
- توافر مشاريع ذات جدوى اقتصادية، وربحية مجزية، ولها القدرة على أن تسمح باستيعاب رؤوس الأموال المتاحة.
- وجود مؤسسات مالية ومصرفية من التخصصات كافة بما يقود لتشكيل بيئة متكاملة من المؤسسات المالية التي تسمح بتعبئة المدخرات، وولادة قروض الاستثمار.
- توافر شبكة جيدة من المتعاملين والوسطاء في السوق.
- توافر درجة عالية من الشفافية و الحوكمة في الشركات المصدرة للأوراق المالية.

مواصفات السوق الجيدة:

- توافر المعلومات والبيانات: أن يكون باستطاعة المشاركين في السوق الحصول على المعلومات حول حجم وأسعار التعاملات السابقة (البيع والشراء) في وقتها (Timely) وبدقة تامة (Accurate).
- توافر السيولة: وتعني القدرة على بيع وشراء الأصول بسرعة وسهولة، وتسمى أيضاً (Marketability) أي صلاحية الأسهم للعرض في السوق، وبسعر محدد ومعروف (Known Prices).
- العمق: وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين الراغبين في إجراء التعاملات بأسعار تزيد أو تقل على أسعار السوق السائدة.
- انخفاض كلفة التعاملات: كلما كانت الكلفة منخفضة كلما كانت السوق أكثر كفاءة، وتقاس على أساس نسبتها إلى قيمة المعاملة (Percentage of Value of Trade)، وتسمى الكفاءة الداخلية.

أهمية وجود أسواق مالية في النشاط الاقتصادي

تشكل سوق الأوراق المالية ركناً مهماً من أركان هيكل النظام التمويلي في النظم الاقتصادية التي تعتمد بالدرجة الأولى على النشاط الفردي والحرية الاقتصادية، فهي تسعى إلى تشجيع الادخار لدى الأفراد وتنميته، وذلك من أجل تمويل المؤسسات التي تستثمر في مختلف القطاعات مما يساعد على تنمية الاقتصاد الوطني وتطوره، إذ تقوم بتجميع مختلف المدخرات بأشكالها وأجلها كافة وتعيد استثمارها بشكل مباشر أو غير مباشر، فالعلاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية من جهة، وبين نمو سوق رأس المال المحلية وبصفة خاصة سوق الأوراق المالية من جهة أخرى، وتتلخص الأهمية فيما يأتي:

- تزداد أهمية أسواق الأوراق المالية وتتلور ضرورتها في المجتمعات التي تتسم بحرية النظام الاقتصادي لديها أو ما يعرف بالاقتصاد المفتوح، ويعتمد الاقتصاد فيها أيضاً على المبادرة والمبادأة الفردية والجماعية.

- تتمتع أسواق المال بقدرة كبيرة على جذب الفائض من رأس المال غير الموظف وغير المعبأ في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال عمليات الاستثمار التي يقوم بها الأفراد أو الشركات في الأسهم والسندات والصكوك التي يتم طرحها في أسواق الأوراق المالية.

- المساهمة وبشكل فاعل في زيادة مستويات الإنتاج من خلال تمويل الفرص الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية التي تؤدي بدورها إلى رفع مستويات الإنتاج بشكل دائم، ورفع مستويات التشغيل والتوظيف.

- تشكل أسواق المال حافزاً ودافعاً للشركات المدرجة لمتابعة أداء وحركة أسهمها في السوق بشكل دائم، وتعمل على تحسين أدائها ونتائج أعمالها بما ينعكس إيجاباً على أسعار أسهمها المتداولة.

- توفر أسواق المال فرصاً استثمارية متنوعة ومتعددة الأحجام والقيم، وبالتالي تشكل قنوات دخل واستثمار للأفراد والشركات على اختلاف أحجامهم ومؤهلاتهم وأهدافهم.

- الحد من ارتفاع معدلات التضخم في هيكل الاقتصاد الوطني، حيث تساعد سوق الأوراق المالية على جذب المدخرات من الأفراد والمؤسسات، وبالتالي امتصاص فائض السيولة النقدية، وتوجيه هذه المدخرات نحو الاستثمار بدلاً من الاستهلاك.

- الاستفادة من التطورات المالية والاقتصادية العالمية، حيث تعمل سوق الأوراق المالية على زيادة الترابط مع العالم الخارجي عن طريق ارتباطها بالأسواق المالية العالمية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

- تعمل سوق الأوراق المالية على تشجيع الادخار الاستثماري بشكل عام، وتشجيع صغار المدخرين على الادخار وبوجه خاص الذين لا يستطيعون في العادة إقامة المشاريع الاستثمارية لأسباب عدة، منها ما يتعلق بصغر حجم مدخراتهم فضلاً عن عدم معرفتهم بفرص الاستثمار المتاحة والمجدية.

- توفر السوق مؤشراً يومياً حول ظروف الاستثمار واتجاهاته، وهو مؤشر يعكس قوة الاقتصاد الوطني أو ضعفه، كما أنه يعكس مستوى الأداء للقطاعات الاقتصادية، وكذلك الأداء المالي للشركات الاستثمارية المدرجة في السوق.

لكي تكون مستثمراً ناجحاً ينبغي عليك تحديد أهدافك الاستثمارية تجاه مجموعة من الأسس لتبدأ الاستثمار في أسواق الأوراق المالية:

قبل البدء بعملية الاستثمار من الضروري جدا وضع إستراتيجية محددة للاستثمار تبدأ بتحديد الهدف والتخطيط للوصول إليه مع احتساب أن الاستثمار يحتمل الربح والخسارة وتقييم العوامل المتعددة التي تحدد المخاطرة أو التحفظ في الاستثمار.

لذا يجب أن تأخذ الوقت الكافي لدراسة وتوثيق خطتك من خلال تحديد أهدافك بواقعية، بخصوص أرباح الاستثمار وما إذا كانت أهدافك المالية قصيرة الأمد، متوسطة الأمد، أو طويلة الأمد؟ وحتى نصل إلى ما نطمح إليه يجب أن نتبع النقاط التالية:

- تحديد وتحليل الأهداف.
- تحليل الأوراق المالية (تحليل و تحديد نوع الأسهم المراد استثمارها ووقت كل شراء).
- تكوين محفظة مالية.

من المؤكد أن احتياجاتنا تختلف باختلاف مراحل حياتنا . فأين موقعنا في هذه اللحظة، هل من الممكن أن نكون قد اقتربنا من القمة أو من المحتمل أننا لا نزال نخطو خطواتنا الأولى في حياتنا وربما لا نزال في طور إنشاء أسرة وربما نستعد للتقاعد !! ربما نخطط لشراء منزل !!

سياسة الاستثمار لدى المستثمرين الأفراد:

أن هذه الأمور جميعا تتطلب طرقا مختلفة للتوفير فحاجة المستثمر لزيادة دخله تتغير وفقا لمراحل حياته. ولهذا إن تحديد أهدافنا هو الخطوة الأولى التي يجب أن تتبعها نظرة إجمالية بحيث نحدد الوقت اللازم لتحقيق كل هدف؟

فإذا كنت قد بدأت حياتك للتو فمن الأنسب التركيز على النمو طويل الأمد، ولا تنسى أنه حتى بدون وجود مدخرات فالغالب أن يحقق المستثمرون الشباب موقعا قويا لهم حيث أن كل سنة تعنى المزيد من المدخرات وسنوات الشباب تعنى وجود فرصة قوية للتعافي من أي أزمات ولجني ثمار جهدك.

أما إذا كنت في منتصف عمرك فسوف تتأرجح بين الرغبة في زيادة الدخل وبين وجود الدخل بالدرجة الأولى فالغرض من زيادة الدخل قد تشتمل على الادخار من أجل التقاعد أو التعليم الجامعي في الوقت الذي تكون فيه لا تزال تقوم بدفع رسوم دراسية وأقساط المنزل أو تأسيس عمل تجارى وجميعها أمور تتطلب توجيه الموارد المالية تبعاً لها .

ولهذا فقبل الاستثمار عليك أن تسأل نفسك (لماذا احتاج إلى تنمية نقودي ومتى أريد أن استخدمها؟) وبعبارة أخرى هل تريد أن توفر لغرض شراء شيء معين وثمانين وغالى في المستقبل القريب أو ... الخ. إن من المهم أن تعرف لماذا تريد أن تستثمر وإلى أي حين وذلك حسب أهدافك الاستثمارية لأن الاستثمار القصير الأجل يتطلب أهداف مختلفة عن الاستثمار طويل الأجل.

فإذا قررت أن توفر لشراء غرض ثمين فإنك تحتاج الحصول على نقودك بعد فترة قصيرة نسبيا. في حين إذا كنت في العشرينيات من العمر وتقوم بالتوفير للمستقبل فإنه ليس هناك حاجة أن تكون نقودك في متناول يدك، بمعنى أنه بإمكانك أن تزيد في المخاطرة باستثمار نقودك بطرق تمكنها من أن تتضاعف خلال مدة طويلة . وحين تحدد الفترة الزمنية المطلوبة للاستثمار فعليك أن تتذكر العوامل الأربعة الآتية :

الأول: كم هي أهمية نمو رأس المال لديك ؟ إن النمو هو المعدل الذي تتزايد فيه نقودك خلال زمن الاستثمار. فإذا كنت بحاجة إلى الوصول إلى نقودك بعد فترة قصيرة فإنك قد تبحث عن فرصة توفر لك معدل نمو ثابت وآمن . أما إذا كنت تريد استثمار نقودك لأجل طويل فبإمكانك أن تكون مرتاحا بوضع نقودك في الأوراق المالية التي يمكن أن تقدم لك معدل نمو عالي خلال مدة من الوقت . على سبيل المثال إذا كان اختيارك للاستثمار في الأسهم والسندات فالعائد على تلك الأوراق المالية قد يتقلب خلال مدة الاستثمار ولكن ذلك سوف لن يؤثر على احتياجاتك اليومية. والذي يهيك فعلا هو كيفية أداء الاستثمار مع مرور الوقت. إن الاستثمارات الطويلة الأجل تتأثر بعوامل مثل معدل التضخم فأنت قد تخسر نقودا خلال الأجل القصير ولكنها تظل قادرة على النمو خلال أجلها الطويل المحدد. ما يهيك هو ليس تباطؤ معدل النمو خلال فترة معينة من الوقت وإنما إذا كنت تحقق معدل نمو مرتفع مع مرور الوقت.

الثاني : العوائد هي مثل النمو وهي الفائدة أو ربح الأسهم الذي يدفع لك عن استثمارك ويمكن أن تختلف في أهميتها اعتمادا على احتياجاتك . حسابات التوفير تميل على إعطاء عائد بنسبة مئوية قليلة في حين إن السندات يمكن أن تعطى عائد بنسبة مئوية أعلى. وإذا كنت توفر للمستقبل البعيد ”المدى الطويل ” فإنك قد تبحث أيضا عن استثمارات تنتج عائد مناسب بحيث تعيش مرتاحا من الفائدة عندما تتقاعد فعلا . وعندما تتقاعد يمكنك إعادة استثمار بعض المال في شهادات إيداع لكي يمكنك من استلام عوائد ثابتة يمكن الاعتماد عليها.

الثالث: أن تأخذ بعين الاعتبار الدخل. فإذا كنت تستثمر لهدف قصير الأجل مثل مقدم شراء سلعة أو شراء غرض ما . فإنك تحتاج لاستثمار آمن ويمكنك تحويله إلى مبلغ نقدي بسهولة . و شهادات الإيداع هي المثال على هذا النوع من الاستثمار حيث أن العائد (الدخل) الدوري المنتظم الذي تقدمه يكون اقل أهمية.

الرابع: هو احتمال خسارة بعض أو كل استثمارك. فكل مستثمر لديه مستوى متفاوت ومختلف من المخاطر. فالمستثمرون المحافظون سوف يبحثون عن فرص تقدم لهم بعض الإجراءات للسيطرة على عوائدهم مثل سندات التوفير ذات المعدل المضمون من العوائد. وقد يختار المستثمرون المحافظون أن يتركوا بعض الفرص ذات النمو العالي وذلك للمحافظة على نقودهم في استثمارات بمعدل عوائد مضمونة بدرجة أكبر.

هناك قوى كثيرة تؤثر على مستوى الخطورة فمثلا إذا اشتريت سندات فسوف تلاحظ أن استثمارك يرتفع وينخفض مع أسعار الفائدة المتغيرة . فعندما تنخفض أسعار الفائدة يرتفع سعر السهم وبالعكس. وكذلك فإن النقود المستثمرة في الأسهم سوف تتحمل بعض المخاطر فمثلا أن الاقتصاد الجيد أو الأرباح الجيدة لشركة ما تمتلك فيها أسهما قد يعنى أن قيمة أسهمك ترتفع أما إذا ضعف الاقتصاد أو إذا تعرضت الشركة التي تمتلك أسهم فيها لدعاية سلبية فإن سعر السهم قد ينخفض . إن تحمل بعض المخاطر يعنى ثباتك وخروجك سالما من القصور والانكماش في قيمة أسهمك على أساس أن السعر سوف يعود للارتفاع وان قيمة أسهمك سوف تحتفظ بمعدل نمو عالي بمرور الوقت .

وبسبب جميع هذه العوامل فإن النمو والعائد والدخل والخطورة سوف تتغير خلال فترة حياتك وأنها لفكرة جيدة أن تعيد تقييم احتياجاتك دوريا . وتذكر إن أحداث الحياة الهامة مثل ولادة طفل أو شراء بيت أو التقاعد سوف تؤثر على إستراتيجية استثمارك .



ولكي تكون استثمارك طويلة الأمد وواقعية للوصول لأهدافك المحددة ، والتي تتلخص في ثلاثة أهداف هي (الحفاظ على رأس المال، الحصول على إيراد ، زيادة قيمة رأس المال) .

إن دراسة وتحليل الأسهم من الأساسيات لأن الاستثمار مغامرة لا يستطيع إنسان أن يتنبأ بنتائجها المستقبلية (احصل فقط على كل الحقائق التي تستطيع الحصول عليها، ادرس الأسهم التي ترغب الاستثمار بها وحاول الاستمتاع بالعملية فالعثور على أسهم جيدة كالبحت عن الذهب، فهناك توقع عال وأخطاء تحدث وكما يقال " ليس كل ما يلعب ذهباً " بمعنى ليس هو ما تبحث عنه) .

ومن خلال دراسة وتحليل الأسهم يمكنك تعلم الكثير عن الشركات والصناعات ولكن ينبغي عليك أن تفهم الأسهم فهما جيدا قبل الإقدام على شرائها. وكما هو الحال دائما "المعرفة قوة" وفي حال الاستثمار هي مصدر للراحة أيضا.

فإذا كانت لديك معرفة جيدة بصناعة أو بأسهم فأنت ستدفعك إلى الإمام وتتقدم على مستثمر يشتري ويبيع حسب الإشاعات والأخبار والتقارير الإخبارية، فبينما يفكر الآخرون في بيع الأسهم بسبب إعلان يلحق الضرر بشركة ما على المدى القصير يمكنك أن تصمد أمام العواصف لأنك تفهم الطبيعة الحقيقية للأخبار وقد تكون فرصة أن تشتري المزيد من الأسهم .

عند تحديدك أهدافك الاستثمارية ضع خطة وحدد الأسلوب المتبع، قم بتحديد خليط من الأسهم أو الموجودات المالية يناسبك لتحقيق تلك الأهداف لتكوين محفظة استثمارية.

وأنت تفكر في تكوين محفظة استثمارية ، فكر بما تريده من مجموعة الاستثمارات تلك وعلى نفس المستوى من الأهمية فكر كيف سيؤثر عليك ذلك الاستثمار من الناحية العاطفية . فإذا كنت شخصا محافظا في كافة أطوار حياتك فإنك حينئذ ستشعر بتحسّن أكبر بشراء الأسهم المتدنية الأسعار والتي تأتي بأرباح جيدة أما إذا كنت من النوع المجازف فانك قد ترغب في شراء خليط من الأسهم الأكثر اندفاعا ومخاطرة.

وأخيرا إن احتياجاتك إلى محفظة استثمارية متنوعة قد تتغير بمرور الوقت ولهذا فالتنوع في المحفظة الاستثمارية يخفض من المخاطر التي قد تواجهها . وننصح أن تضع في ذهنك هذه المكونات عند تكوين محفظتك الاستثمارية وهي :

- **اعرف ما تمتلك وما ستمتلك :** ينبغي عليك أن تفهم الأسهم فهما جيدا قبل الإقدام على شرائها . فإذا كانت لديك معرفة جيدة بصناعة أو بأسهم معينة فإنها ستدفعك إلى الأمام وتتقدم على مستثمر يشتري ويبيع حسب الإشاعات أو النصائح .

- **تنويع محفظتك :** إذا كنت لست محترفا فلا تضطرب فبالتنوع يمكنك تحاشي ألم ومرارة التقلب والتغير العنيف للنوع الواحد من الأسهم، لهذا فأن توزيع محفظة استثمارك في خمسة صناعات من أجل التنوع وفي عشرة أنواع من الأسهم عملية تبعث الطمأنينة.

- **تقبل الخسائر:** قد تنجح في شراء أسهم رابحة في جزء من الوقت ، وإذا كنت صبوراً فإن أسهمك الرابحة ستعود بالفائدة عليك وتكافئك بشكل جيد جدا . وإذا كان لديك أسهما خاسرة تخلص منها بعد أن تكون أنت من حدد مقدار الخسارة المتوقعة (حدد الخسارة مسبقاً).

- **لا تكن طماعا :** الطمع والذعر يقود الأسواق والمستثمر العادي إلى ارتكاب الأخطاء . عليك بالبيع بربح جيد ولكن لا تكن طماعا إن التحركات الكبيرة إلى الأعلى تتبعها في بعض الأحيان تحركات إلى الأسفل وبالعكس . عليك أن تباع عند ارتفاع الأسعار بشكل غير طبيعي إلى الأعلى وعليك أن تشتري عندما تنخفض الأسعار بصورة غير طبيعية إلى الأسفل . وهذه التحركات عادة ما تكون خارجة على خصائص السهم ويمكن في أوقات كثيرة أن يتبعها رجوع في السعر إلى مستواه الأول ولذلك فأن معرفتك بالمدى الذي يتحرك فيه سعر أسهمك يعتبر مفيدا للغاية. الأسهم الساخنة تتحرك بسرعة ولكن لا شيء يدوم.

التعريف الأول: الوظائف الاقتصادية لسوق الأوراق المالية:

تؤدي سوق الأوراق المالية دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، ويمكن حصرها فيما يلي:

- تنمية الادخار عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية، حيث تشجع سوق الأوراق المالية على تنمية عادة الادخار الاستثماري، وبشكل خاص لدى صغار المدخرين الذين لا يستطيعون القيام بمشاريع مستقلة بأموالهم القليلة، ومن ثم فإنهم يفضلون شراء أوراق مالية على قدر أموالهم، وهذا يساعد في خدمة أغراض التنمية والحد من التضخم .

- المساهمة في دعم الائتمان الداخلي والخارجي. حيث إن عمليات البيع والشراء في سوق الأوراق المالية تعد مظهراً من مظاهر الائتمان الداخلي.

- المساهمة في تحقيق كفاءة عالية في توجيه الموارد إلى المجالات الأكثر ربحية؛ وهو ما يصاحبه نمو وازدهار اقتصادي. وهذا الأمر يتطلب توافر عدة سمات في سوق الأوراق المالية، يمكن تلخيصها بما يلي:

- كفاءة التسعير: بمعنى أن تعكس الأسعار كافة المعلومات المتاحة.
- كفاءة التشغيل: بمعنى أن تتضاءل تكلفة المعاملات إلى أقصى حد، مقارنة بالعائد الذي يمكن أن تسفر عنه تلك المعاملات.
- عدالة السوق: بمعنى أن تتيح السوق فرصة متساوية لكل من يرغب في إبرام الصفقات.

- تحديد أسعار الأوراق المالية بصورة واقعية على أساس من المعرفة الكافية ودرجة عالية من العدالة. حيث يتم تحديد أسعار الأوراق المالية المزايمة (المزاد العلني) والتي تعكس بصورة أقرب إلى الدقة رأي المتعاملين في السعر المناسب للورقة المالية وفقاً لظروف السوق السائدة.

- إن سوق الأوراق المالية تعتبر أداة هامة لتقويم الشركات والمشروعات. حيث تساهم في زيادة وعي المستثمرين وتبصيرهم بواقع الشركات والمشروعات، ويتم الحكم عليها بالنجاح أو الفشل. فانخفاض أسعار الأسهم بالنسبة لشركة من الشركات دليل قاطع على عدم نجاحها أو على ضعف مركزها المالي؛ وهو ما قد يؤدي إلى إجراء بعض التعديلات في قيادتها أو في سياستها أملاً في تحسين مركزها.

التعريف الثاني: سوق الأوراق المالية:

تمثل البيئة أو الأوعية التي يتم من خلالها انسياب التدفقات المالية في للاقتصاد والمجتمع الذي تعمل فيه، فهي بمثابة الشرايين التي تغذي عروق الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة لاستمرارية عمله بشكل سليم، وكلما كانت هذه الشرايين واسعة سليمة، كان الاقتصاد الوطني بعيداً عن حدوث الأزمات الاقتصادية التي يمكن أن تلحق به، وتعيقه عن التقدم، بل إن السوق المالية المنتظمة والمنضبطة تزيد من ثقة الأفراد والمؤسسات في سلامة الوضع الاقتصادي، مما يزيد من جذب المدخرات، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي زيادة معدلات الأداء والنمو الاقتصادي، بما يزيد من تقدم البلد ورفاهية مواطنيه.

وتؤدي سوق الأوراق المالية بشكل خاص وظائف هامة على مستوى الاقتصاد القومي والمؤسسات والأفراد, فبالنسبة للاقتصاد القومي تحقق سوق الأوراق المالية المزايا التالية:

- تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع المنتجة .
- توزيع رأس المال على مختلف الأنشطة الاستثمارية.
- تمثل سوق الأوراق المالية حلقة اتصال بين جميع الفعاليات الاقتصادية.
- تمهد الطريق أمام السلطات النقدية للمزج بين السياستين المالية والنقدية .
- تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية .
- تعتبر مؤشراً هاماً على حقيقة الوضع الاقتصادي واتجاهات الأسعار ومعدلات الادخار والاستثمار .



أما أهمية سوق الأوراق المالية بالنسبة للأفراد والمؤسسات فهي على النحو التالي:

- تسهيل عمليات الاستثمار للأجل القصيرة .
- تساعد على سرعة تداول الأوراق المالية ومعرفة أسعارها وتحويلها إلى نقد سائل .
- التعرف على المراكز المالية للشركات من خلال إدراج الأوراق المالية في السوق .



مفهوم سوق الأوراق المالية

إن الهدف الأساسي لوجود أسواق الأوراق المالية يتمثل في حاجة الشركات المدرجة إلى مصادر متنوعة للتمويل، والتي منها إصدار الأسهم والسندات وغيرها من أدوات الدين وحقوق الملكية و مشتقاتها، وحاجة المستثمرين إلى وسائل تمكنهم من تداول تلك الأدوات وإعادة بيعها على شكل أوراق مالية قابلة للتداول.

ولا يقتصر دور أسواق المال على خدمة أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الفرص الاستثمارية بل يتجاوز ذلك ليلعب دوراً فاعلاً في بناء الاقتصاد الوطني تبعاً لقدرته في جذب المدخرات وإعادة ضخها في النشاطات الاستثمارية المختلفة لتعمل على رفع وتيرة النمو الاقتصادي وزيادة ثقة المستثمرين والفرص الاستثمارية ومستويات الدخل وانخفاض معدل البطالة وغيرها من الإيجابيات التي تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وتشكل أسواق الأوراق المالية حلقة وصل بين أصحاب المدخرات (المستثمرين) وأصحاب الفرص الاستثمارية (الشركات)، على وفق منظومة مكونات تلبى أهداف الأطراف كافة، فأسواق المال قادرة على نقل الأموال من الأطراف التي يتوافر لديها فائض إلى الأطراف التي تبحث عن تمويل لانجاز مشاريعها، وتنقسم أسواق المال عادة إلى قسمين رئيسيين:

- الأسواق الأولية (Primary Markets)
- الأسواق الثانوية (Secondary Market)

السوق الأولية (Primary Market) أو سوق الإصدار: هي السوق التي تختص بإصدار الأوراق المالية "الأسهم والسندات والأسهم الممتازة"، ولذلك يطلق عليها أيضاً سوق الإصدار بحيث يكون بائع الورقة المالية - السهم أو السند - هو مصدرها، أي أن الشركة هي البائعة لهذه الأوراق، وتتسم عملية الإصدار هذه بأنها غير دورية وغير متكررة، وتكون فيها علاقة البيع والشراء بين المستثمرين والمصدرين مباشرة من خلال مرحلة الاكتتاب، سواء كان اكتتاباً عاماً أو خاصاً.

السوق الثانوية (Secondary Market): هي السوق التي يتم تداول الأوراق المالية فيها بين المستثمرين "شراء وبيعاً" عبر الوسطاء، ولذلك يطلق عليها سوق التداول (البورصة)، حيث يتم التعامل فيها في الأسهم والسندات التي سبق إصدارها وتداولها بين المستثمرين، وتتألف من السوق الرئيسية و السوق الثانوية، والتعامل في سوق الأوراق المالية الثانوية لا ينحصر فقط في العمليات العاجلة التي تتم تصفيته فوراً بدفع قيمة الأوراق وتسلمها، وإنما ينسحب أيضاً على العمليات الأجلة التي تعقد ولا تتم تصفيته إلا في مواعيد محددة.

السوق الرئيسية: السوق التي يتم فيها تداول أسهم الشركات التي استوفت كافة المتطلبات حسب المعايير المحددة لذلك.

السوق الثانية: السوق التي تتألف من عدة فئات تقررها الهيئة، أو التي تنشأ من قبل سوق خاضعة للرقابة بعد موافقة الهيئة. ويتم فيها تداول أسهم الشركات التي لا تحقق متطلبات التداول في السوق الرئيسية، أو أسهم الشركات الحديثة التأسيس أو أي أوراق أو أدوات مالية أخرى تقررها الهيئة.

هيكل سوق الأوراق المالية

إن عمليات سوق الأوراق المالية تخضع لجملة من الأنظمة و القوانين التي تنظم تداول الأوراق المالية وانتقال الأموال من المدخرين إلى المستثمرين لإحداث تفاعل عرض الأوراق المالية والطلب عليها فيتم بذلك تقرير أسعار الأسهم و السندات .

المتعاملون في السوق :

أولاً: المصدرون للأوراق المالية:

وهم الشركات الصناعية والتجارية والقابضة التي تصدر الأسهم والسندات لتمويل احتياجاتها، يضاف إلى ذلك الحكومات التي تصدر السندات لتغطية عجز الميزانيات، أو لامتناس السيولة، أو مواجهة النفقات الإنتاجية والاستثمارية، وتشمل المؤسسات التي تقل تدفقاتها النقدية الداخلة عن احتياجاتها من الأموال، ويمكن الحصول على الأموال من سوق الأوراق المالية عن طريق إصدار الأوراق المالية في صورة سندات أو أسهم أو مشتقاتها.

ثانياً: الوسطاء:

يمثل الوسيط حلقة الوصل بين المستثمرين في الأوراق المالية من جهة والجهات المصدرة للأوراق المالية من جهة أخرى، ويقوم بدور الوسيط شخص يشترط أن يكون متخصصاً ومرخصاً من الهيئة بموجب نظام الخدمات المالية. ويقوم الوسيط بعملية الوساطة في بيع أو شراء الأوراق المالية، وينفذ الأوامر، ولا يجوز إتمام أي عملية في البورصة إلا عن طريق الوسطاء، ويتخذ الوسيط شكل شركة مساهمة أو توصية بالأسهم، وهو يعمل باسمه ولحساب الغير.

أنواع الأوامر في السوق :

يتحدد نوع الأمر الذي ينفذه الوسيط بعوامل الزمن، والحجم، والسعر كما تؤثر فيه آليات الإيقاف والاستمرار للأوامر، لذلك الأوامر تأخذ عدة أشكال وأنواع ومنها:

- الأمر المحدد بنطاق سعري معين : وهو عبارة عن أمر البيع أو الشراء بسعر محدد أو أفضل منه، ويتم تنفيذ الأمر لكل الكمية إلى حين بلوغ نطاق السعر المحدد. وفي حال وجود كمية متبقية عند بلوغ نطاق السعر المحدد، يبقى الأمر في سجل الأوامر بالسعر نفسه.

أوامر السوق : هناك نوعان مختلفان من أوامر السوق :

-أمر السوق : وهو عبارة عن أمر من دون نطاق سعر محدد ويتم التداول فيه على الأوامر المقابلة إلى حين التداول بكامل كمية الأمر (ضمن الحد من نطاق السعر اليومي والحدود المتحركة) .

-أمر السوق المحدد جزئياً بنطاق سعري معين: وهو عبارة عن أمر البيع والشراء الذي يتم التداول به على الأوامر المقابلة إلى حين التداول بكامل كمية الأمر أو بلوغ نطاق السعر المحدد من قبل العميل، وفي حال بلوغ نطاق السعر المحدد، يبقى أمر السوق المحدد في سجل الأوامر كأمر محدد بنطاق سعري معين بالسعر نفسه.

أمر الإيقاف :

- أمر إيقاف الخسارة : وهو عبارة عن أمر البيع أو الشراء عند بلوغ أو تخطي سعر التدخل في السوق، ويجب أن يكون سعر التدخل الخاص بأمر الإيقاف أعلى (بالنسبة لأمر الشراء) أو أدنى (بالنسبة لأمر البيع) من آخر سعر تم التداول فيه وعند بلوغ سعر التدخل يصبح الأمر مشابهاً لأمر السوق .

- أمر الإيقاف المحدد : وهو عبارة عن أمر بيع أو شراء عند بلوغ أو تخطي سعر التدخل، ويكون لأمر الإيقاف المحدد نطاق سعر محدد لا يمكن تخطيه، ويجب أن يكون سعر التدخل الخاص بأمر الإيقاف أعلى (بالنسبة لأمر الشراء) أو أدنى (بالنسبة لأمر البيع) من آخر سعر تم التداول فيه، وعند بلوغ سعر التدخل، يصبح الأمر مشابهاً لأمر السوق المحدد جزئياً بنطاق سعري معين .

ملاحظة مهمة : على المستثمرين التأكد من الوسيط فيما يتعلق بأنواع الأوامر المتوافرة لديه .

معايير وشروط الأوامر :

من المعايير:

- أمر يومي (Day Order)، يتم إلغاء الأمر اليومي تلقائياً نهاية جلسة التداول .
- أمر صالح لغاية وقت محدد (GTT) : يكون هذا الأمر صالحاً حتى فترة معينة يحددها المستثمر .
- أمر صالح لغاية تاريخ محدد (GTD): يكون هذا الأمر صالحاً حتى يوم معين يحدده المستثمر .
- أمر صالح حتى تاريخ الإلغاء (GTC): يبقى هذا الأمر صالحاً حتى يقوم المستثمر بإلغائه .
- أمر صالح للمزاد (VFA) : يكون هذا الأمر صالحاً خلال مراحل المزاد فقط (الافتتاح/الإغلاق) .
- أمر صالح للإغلاق (VFC) : يكون هذا الأمر متوافراً خلال مزاد الإغلاق فقط .

من الشروط :

- أمر التنفيذ الفوري (Fill & Kill) : يتم تنفيذ أوامر التنفيذ الفوري أو الإلغاء بأكثر كمية متوافرة وضمن أفضل الأسعار المقابلة، كما يتم إلغاء أي كمية متبقية وغير منفذة .
- أمر التنفيذ الكلي أو الإلغاء (Fill Or Kill) : يتم تداول الأوامر فقط في حال التنفيذ الفوري لكمية الأمر الإجمالية وبأفضل الأسعار المقابلة، وإلا فسوف يتم إلغاؤها .
- أوامر الحد الأدنى الكميات (Minimum Quantity Orders) : وهي أوامر يجب تنفيذها في حال وجود حد أدنى من الكمية التي يحددها المستثمر والمتوافرة ضمن أفضل الأسعار المقابلة، وإلا يتم إلغاء الأمر .



الخدمات التي يمكن أن تقدمها السوق للمستثمرين والوسطاء والمهتمين:

- بإمكانية الدخول المباشر على شبكتها الإلكترونية والحصول على اللوائح و أنظمة السوق وكذلك جدول أسعار الأسهم و عدة تقارير عن التداول ومؤشرات السوق بالإضافة إلى الإفصاحات والبيانات المالية للشركات المدرجة التي تمكّن المستثمرين والوسطاء و المهتمين من رصد ومتابعة حال الأوراق المالية داخل السوق، واتخاذ القرار المناسب بالبيع والشراء

في هذا يتضمن فوائد كبيرة في حال الحصول عليها وتحليلها وتفسيرها في الوقت المناسب و تلخص بـ:

أخبار الشركات: تعد الأسواق وبحكم عملها ودورها المصدر المعتمد لأخبار الشركات وتطوراتها اليومية، حيث يستطيع المستثمر الحصول على أخبار الشركات المتعلقة بمواعيد اجتماعات مجالس الإدارات والجمعيات العمومية وتوزيعات الأرباح والخسائر المعلنة والمقترحة بالإضافة إلى أخبار الاكتتابات والاندماجات وبيانات الأرباح والخسائر للشركات المدرجة.

أخبار السوق : وتتعلق بالأخبار الخاصة بإلغاء وإيقاف الإدراج للشركات والتعليقات والقوانين الجديدة بالإضافة إلى الأخبار المتعلقة بإجراءات التداول ومتطلبات دخول الأفراد والشركات والمؤسسات إلى السوق .

المطبوعات: يستطيع المستثمر الاستفادة من المعلومات والبيانات المدرجة في المطبوعات التي توفرها السوق على النحو الآتي:

أولاً: النشرات الأسبوعية
ثانياً: النشرات الشهرية

حيث توفر معلومات وبيانات للمستثمرين الحاليين والمحتملين كافة، بالإضافة إلى المهتمين بأداء السوق وقياس تطوره، وتستطيع الأطراف كافة الحصول على معلومات دورية متخصصة، وتوفير بيانات للأبحاث والدراسات المتخصصة.

وتوفر السوق حزمة من المعلومات والبيانات، أهمها:

- معلومات عن أداء السوق بشكل دوري
- حركة المؤشر العام للأسعار.
- الترتيب القطاعي من حيث القيمة وعدد الأسهم.
- بيانات عن نسب التملك في الشركات المدرجة.
- القيمة السوقية للشركات المدرجة.
- البيانات الخاصة بالتداول وتشمل قراءة للمؤشر العام، وعدد الصفقات، وعدد الأسهم المتداولة، وقيمة الأسهم.

المؤشرات المالية الرئيسية للشركات المدرجة: وتعطي فكرة عن أسعار الأسهم، والقيمة الدفترية لها، وعائد الأسهم، ومؤشر السعر إلى العائد، ومؤشر السعر إلى القيمة الدفترية .

- معلومات وبيانات شركات الوساطة من حيث عدد الصفقات لكل شركة، وعدد الأسهم المتداولة، وقيمها ضمن فترات دورية منتظمة.

ثالثاً: التقارير السنوية: يستطيع المستثمر الحصول على حزمة كبيرة من المعلومات والبيانات التي تهم استثماراته الحالية والمستقبلية، وتساعد أيضاً في تحديد إستراتيجية الاستثمار القادمة، ومقارنة أداء محفظته بمحفظة السوق، ومقارنة العوائد بالنسب والمؤشرات القطاعية والإجمالية، وتتلخص بـ:

- معلومات تتعلق بالمؤشرات الرئيسية للسوق.
- أداء سوق قطر خلال عام .
- أداء الأسواق الخليجية والعالمية .
- بيانات عن الإدراجات الجديدة .
- إحصاءات تتعلق بحسابات المساهمين، وعمليات الفك والرهن، وعدد المساهمين .
- بيانات ومعلومات عن شركات الوساطة المعتمدة .
- بيانات تخص نسب تعاملات المستثمرين (أفراد، مؤسسات) خلال عام كامل بالإضافة إلى بيان جنسياتهم (قطريون، غير قطريين) .
- بيانات تتعلق بمعدل دوران الأسهم خلال عام، وتطور نشاط التداول في البورصة .

رسالة هيئة قطر للأسواق المالية و بورصة قطر:

• رسالة هيئة قطر للأسواق المالية :

الهدف الرئيسي من إنشاء الهيئة الحد من المخاطر النظامية وتعزيز ثقة المستثمرين بأسواق المال القطرية من خلال تطبيق قوانين وقواعد تنظيمية متوافقة مع أفضل المعايير الدولية على كافة الأطراف المعنية بسوق رأس المال، وعليه تمثلت مهمة الهيئة في تطبيق إطار تنظيمي في أسواق رأس المال وقطاع الأوراق المالية استناداً إلى أرقى المعايير وأفضل الممارسات الدولية المتبعة في هذا المجال، والارتقاء بقطاع الأوراق المالية في الدولة كي يحتل مركزاً ريادياً.

وهذا ينخرط في إطار إستراتيجية متكاملة للارتقاء بالإطار القانوني والتنظيمي بهدف توفير المناخ المناسب للاستثمار المحلي والأجنبي وتعزيز موقع الدولة الاقتصادي، فقد وضعت دولة قطر نصب أعينها هدفاً سامياً يتمثل في السعي نحو التميز في كافة مشاريعها ومبادراتها، وقد تجلّى ذلك بوضوح في المبادرات التي شهدتها القطاعين العام والخاص في الدولة.

وعليه، فقد أولت الحكومة أهمية كبرى لمفهوم التميز عندما قررت تأسيس هيئة مستقلة تتولى تنظيم الأسواق المالية والإشراف عليها وعلى الأنشطة ذات الصلة بها، حيث تم تحديد الغرض الأساسي للهيئة في ضمان النزاهة والشفافية في أسواق رأس المال وذلك عبر أداء مهامها الرقابية بحياضية وإصدار التنظيمات باستقلالية تامة.

وكان هدف الهيئة من وراء اعتماد للمعايير الدولية في القوانين والنظم، هو تعزيز مؤسسات السوق وتطوير بيئة ملائمة للاستثمار والتداول تساهم في التقليل من المخاطر التي قد يواجهها المعنيون بأسواق رأس المال، وخاصةً المستثمرين.

• رسالة بورصة قطر :

- تطوير بورصة إقليمية ودولية ناجحة ذات جذور محلية قوية.
- المساعدة على تحويل قطر لتصبح مركزاً مالياً مهماً في المنطقة.
- توفير مجموعة متنوعة من فرص التداول والاستثمار لأعضاء البورصة و للمستثمرين فيها.

- توفير إمكانية لقيام المستثمرين المحليين والدوليين بالاستثمار في الشركات المدرجة القطرية وغير القطرية.
- أن تكون مؤسسة مهمة وذات سمعة عالمية وسوقاً رائدة على الصعيدين الوطني والإقليمي.
- أن تكون مكان عمل يقوم على مكافأة التميز وإعطاء الفرصة لإبراز المهارات والقدرات.
- تسعى البورصة لتكون سوقاً جاذبة للجهات المصدرة المحلية والإقليمية التي تسعى لزيادة رأسمالها. كما تسعى لاستقطاب المستثمرين الذين يطمحون لتداول الأوراق المالية ومنتجات المشتقات .

نظام التداول:

- توفير نظام تداول إلكتروني يستطيع الوسيط من خلاله تنفيذ أوامر البيع والشراء ضمن آلية تمتاز بالسهولة والمرونة والأمان.
- يقوم الوسيط بإدخال أوامر البيع والشراء إلى نظام التداول، حيث يتم التنفيذ عند التقاء أمر البيع وأمر الشراء وتكون الأولوية في التنفيذ لأفضل سعر .
- توفير إمكانية للوسيط والمستثمرين في مراقبة نشاط التداول بشكل مباشر أو في أوقات سابقة ومعرفة عمق السوق.

مسؤوليات الوسيط:

- يقع على الوسيط الالتزام بقواعد وأصول الترخيص الممنوحة لهم، والأعراف المنظمة لعملهم بما ينعكس إيجاباً على ثقة المستثمرين، وسيادة مبدأ الشفافية لدى الأسواق وصولاً إلى تحقيق أهداف جميع الأطراف بصورة عادلة:

مراحل وآليات التعامل بالأوراق المالية في السوق القطرية:

- يتم تداول الأوراق المالية المقيدة في السوق وفقاً للشروط والقواعد التي تقرها لجنة السوق، ويحصر التعامل مع الوسيط الأعضاء والمرخصين من قبل الهيئة في تنفيذ الأوامر، فيما تقوم إدارة السوق بإدارة جلسات التداول على وفق معايير محددة يتم تحديثها وإجراء التعديلات الضرورية ضمن متطلبات مصلحة للسوق والاقتصاد.

معايير حماية التداولات اليومية :

هنالك نوعان من حدود الحماية لعملية التداول وهما :

- حدود الحماية الثابت (سعر مرجعي ثابت)، يتراوح السعر بين (+/ - 10%) من السعر المرجعي الثابت (آخر سعر إغلاق لليوم السابق).
 - حدود الحماية المتحركة : (+/ - 5%)، هو عبارة عن أول سعر متداول في اليوم، وأثناء مرحلة التداول المستمر يأخذ السعر المرجعي المتحرك قيمة آخر سعر متداول.
- يتم تعريف وتحديد مدى السعر المرجعي المتحرك من قبل السوق، وتراوح قيمته الحالية 5% أثناء التداول المستمر، و10% أثناء مراحل افتتاح وإغلاق المزاد، وهذه القيمة معرضة للتغيير بحسب ظروف السوق .

الهدف من وجود حدود الحماية لعملية التداول :

- تجنب تقلبات الأسعار الحادة والمفاجئة .
- ضمان وجود أوضاع سوق تتميز بالعدالة والنزاهة والسلاسة من خلال :
- تأكيد الأوامر التي تخترق حدود الحماية المتغيرة .
- رفض الأوامر خارج حدود الحماية الثابتة .

هيئة قطر للأسواق المالية، قواعد وإجراءات الشكاوى

أصدر مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية في الاجتماع رقم (6) 2009 بتاريخ 2009-5 قواعد وإجراءات الشكاوى .تتضمن هذه القواعد والإجراءات تحديد الأطر العامة والدليل الذي يوضح تقديم الشكاوى من قبل الشخص الذي يرى بأنه قد لحقه ضرر مادي نتيجة سلوك أو فعل قام به آخرون، أو نتيجة عدم القيام بعمل محدد من قبلهم كان يتوجب عليهم القيام به، وذلك في مجال ممارسة الأعمال ضمن الأنشطة والوظائف التي تنظمها هيئة قطر للأسواق المالية وتخضع لرقابتها وإشرافها. كما توضح هذه القواعد والإجراءات الأسس التي يستند إليها في كيفية التعامل مع الشكاوى ودراستها وبحثها وإعداد التقرير النهائي والتوصيات اللازمة بشأنها.

هيئة قطر للأسواق المالية،إجراءات عمل لجنة التحقيق

أصدر مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية في عام 2008 إجراءات عمل لجنة التحقيق .وتختص لجنة التحقيق بإجراء التحقيقات في المخالفات أو الشكاوى أو أية أمور أخرى يكلفها بها الرئيس التنفيذي للهيئة.

هيئة قطر للأسواق المالية،إجراءات عمل لجنة المحاسبة

أصدر مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية في عام 2008 إجراءات عمل لجنة المحاسبة . تتمتع اللجنة بكافة سلطات وصلاحيات المحاسبة المنصوص عليها قانون هيئة قطر للأسواق المالية وتعديلاته واللوائح والنظم والتعليمات والقرارات الصادرة تنفيذا له .



مؤشر السوق :

هو قيمة عددية يقاس بها التغيير في الأسواق المالية، ويعبر عن المؤشر كنسبة مئوية للتغيير عند لحظة زمنية بعينها مقارنة بقيمة ما في فترة الأساس أو نقطة البدء. ويقاس المؤشر تحركات أسعار الأوراق المالية، (ارتفاعاً وانخفاضاً)، الأمر الذي يعكس سعر السوق واتجاهها. أما عن مؤشر الأسهم فهو بالنسبة للمستثمر معياراً لقياس مستوى السوق كلها، وأيضاً لقياس أداء ورقة معينة بالنسبة للسوق كلها.

ويعكس مؤشر السوق:

- حركة الأسعار صعوداً ونزولاً من يوم إلى آخر، كما يعكس عدد الأوراق المصدرة و المتداولة في السوق (وهي كمية شبه ثابتة ولا تتغير إلا ببطء).

- الانتعاش أو الركود الاقتصادي الحالي والمتوقع، وثقة المستثمرين في السوق، ومستوى السيولة والقنوات الاستثمارية الأخرى، والظروف السياسية السائدة.

- مرونة عالية لإعادة تكييف معادلة المؤشر عند حدوث تغيير في تركيبة السوق أو الأوراق المالية مثل: دخول أو خروج إحدى الشركات من السوق، أو إصدار أو تخصيص أسهم مجانية، أو تجزئة ودمج الأسهم، أو زيادة أو خفض رأس المال، أو سداد دفعة من رأس المال المدفوع جزئياً، أو اندماج الشركات.

ولا بد للمستثمرين من معرفة الأساسيات التي يقوم عليها بناء مؤشر السوق والتي تشمل:

أولاً: العينة التي يمثلها المؤشر: وتعرف على أنها مجموعة الأوراق المالية المستخدمة في حساب ذلك المؤشر. ويشترط في العينة، الحجم والأتساع والمصدر:

- **الحجم (Size):** فالقاعدة العامة في هذا الإطار تشير إلى أنه كلما كان عدد الأوراق المالية التي يشملها المؤشر أكبر كلما كان المؤشر أكثر تمثيلاً وصدقاً لواقع السوق.

- **الأتساع (Breadth):** قيام العينة المختارة بتغطية مختلف القطاعات المشاركة في السوق. والمؤشر الذي يستهدف قياس حال السوق ككل ينبغي أن يتضمن أسهماً لمنشآت في كل قطاع من القطاعات المكونة للاقتصاد.

- **المصدر (Source):** المقصود به مصدر أسعار الأسهم التي يبني عليها المؤشر، حيث ينبغي أن يكون المصدر السوق الأساسي التي تتداول فيها الأوراق المالية.

ثانياً: الأوزان النسبية: تعرف الأوزان النسبية أنها القيمة النسبية للسهم الواحد داخل العينة. وهناك ثلاثة طرق شائعة لتحديد الوزن النسبي للسهم داخل مجموعة الأسهم التي يقوم عليها المؤشر، وتتلخص ب:

-الوزن على أساس السعر: وتعني نسبة سعر السهم الواحد للمنشأة إلى مجموع أسعار الأسهم الفردية التي يقوم عليها المؤشر.

- الأوزان المتساوية: إعطاء قيمة نسبية متساوية لكل سهم داخل المؤشر.

- الأوزان حسب القيمة السوقية للسهم: أي إعطاء وزن للسهم على أساس القيمة السوقية الكلية لعدد الأسهم العادية لكل منشأة ممثلة في المؤشر، بصرف النظر عن سعر السهم أو عدد الأسهم المصدره، وتعد هذه الطريقة أكثر الطرق استخداماً لقياس مؤشر السوق وتغيراته.

وتتغير قيمة المؤشر تبعاً لهذه الطريقة في كل لحظة طالما أن أسعار الأسهم المتداولة تتغير أثناء التداول، ويمكن الحصول على قيمة المؤشر في أي لحظة، علماً أن هذه العمليات (البيع والشراء) تعكس بسرعة مذهلة، وتقوم بها أجهزة الحاسوب في كل لحظة، وكلما تغير سعر السهم أحدث تأثيراً بشكل أو بآخر.

أهمية مؤشر السوق بالنسبة للمستثمرين والأطراف المهمة بمتابعة الأسواق:

- إعطاء فكرة سريعة عن أداء المحفظة: حيث يمكن للمستثمر أو مدير الاستثمار إجراء مقارنة بين التغير في عائد محفظة أوراقه المالية (إيجابياً أو سلباً) مع التغير الذي طرأ على مؤشر السوق بوصفه يعكس محفظة جيدة التنويع، وذلك من دون حاجة إلى متابعة أداء كل ورقة على حدة.

- تقييم أداء مديري المحافظ: يمكن للمستثمر الذي يمتلك محفظة من الأوراق المالية المختارة عشوائياً، أن يحقق عائداً يعادل تقريباً عائد السوق (متوسط العائد على الأوراق المتداولة في السوق) الذي يعكسه المؤشر. وهذا يعني أن المدير المحترف الذي يستخدم أساليب متقدمة في التنويع يتوقع منه أن يحقق عائداً أعلى من متوسط عائد السوق.

- التنبؤ بالحال التي ستكون عليها السوق: إذا نجح المستثمر في متابعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وبين المتغيرات التي يسجلها المؤشر، فإن ذلك سيساعده على التنبؤ مقدماً بما ستكون عليه حال السوق خلال جلسات التداول القادمة، كما أن إجراء تحليل فني وأساسي (تاريخي) للمؤشر الذي يقيس حال السوق قد يكشف وجود أنماط متكررة للتغيرات التي تطرأ عليه.

- تقدير مخاطر المحفظة: يمكن استخدام المؤشرات لقياس المخاطر النظامية لمحفظة الأوراق المالية، وهي العلاقة بين معدل العائد لأصول خطرة، ومعدل العائد لمحفظة السوق المكونة من أصول خطرة.

معلومات مفيدة عن مؤشر السوق:

يحتاج المتعاملون المحترفون في أسواق المال إلى معرفة أسعار الأوراق المالية وتحركاتها بشكل متواصل أثناء جلسات التداول وذلك لكي يستطيعوا اتخاذ قرارات البيع والشراء وتحقيق المكاسب من فروق الأسعار، وبالتالي فهم بحاجة إلى مؤشر يعكس لهم تحركات أسعار الأسهم السوقية.

- يتضمن الإعلان عن حركة وإغلاقات مؤشرات الأسواق يومياً عبر مختلف وسائل الإعلام أهمية وقيمة اقتصادية كبيرتين للمستثمرين الحاليين والمحتملين، والأطراف ذات العلاقة كافة، حيث تتلخص في أن مؤشرات الأسواق تمكننا من تقييم أداء استثماراتنا و متابعة ومراقبة احتساب العوائد أو الخسائر بشكل دوري، وذلك تبعاً للتغيرات التي تحدث على أداء المحافظ الاستثمارية والشركات المنضوية تحتها، كما تمكننا من إدارة وتعديل الاستثمارات، واتخاذ قرار البيع أو الشراء، أو الاحتفاظ بشركات أو قطاعات معينة. ومما يجدر بالمستثمر معرفته بعض المؤشرات قبل وأثناء التداول- في أسواق الأوراق المالية لما لها من تأثير على حركة واتجاهات الأسعار والسوق بشكل يومي، وعن طريق فهمها وربطها بما يجري في السوق يستطيع تحسين عوائد الاستثمار، وتنويعها، وتقليل درجة المخاطر التي تحيط بها:

- **المؤشرات الاقتصادية:** تتأثر حركة وأسعار الأوراق المالية بالمؤشرات الاقتصادية المستجدة مثل: مؤشرات البطالة، والتضخم، وإعلان، الميزانيات والموازنات السنوية، ومستويات السيولة، والدعم الحكومي، والتشريعات، والقوانين التي يعتمدها البنك المركزي في إطار السعي لاستقرار القطاع المالي، والتحكم في المعروض النقدي، كل هذه المؤشرات تؤثر مباشرة في أسعار الأوراق المالية صعوداً ونزولاً.

- **المؤشرات المالية:** ويأتي في مقدمة هذه المؤشرات التغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة على الإيداع النقدي لدى البنوك، ذلك أن ارتفاع أسعار الفائدة يعني انخفاض السيولة المستثمرة في البورصة، وبالتالي انخفاض أسعار الأسهم، والعكس.

وينطوي الاستثمار في أسواق المال على خصائص تختلف عن التي تتمتع بها أسواق الاستثمار المباشر والأسواق الاستهلاكية، ولا بد للمستثمر من معرفتها كي تساعده في اتخاذ القرار الاستثماري المناسب:

تزدحم أسواق المال بالمستثمرين من الأفراد، وهذا يعني أن المستثمر يواجه أطرافاً قوية لديها خبرات وقدرات تفوق قدرته على إدارة أصوله، وبالتالي لا بد للمستثمر من تحديد أهدافه الاستثمارية بشكل جيد، والتقليل من المخاطر في بداية الاستثمار.

ومن الصعب على المستثمر أن يلم بشكل كامل بالأوضاع والمتغيرات المحيطة بالاستثمار لدى أسواق المال، وبالتالي لا بد له من أن يلجأ لجمع المعلومات المفيدة، ويحصل على نصائح وإرشادات المتخصصين إن أراد الوصول إلى استثمار ذي نوعية وأداء متميزين.

العوامل المؤثرة في سوق الأوراق المالية:

هناك عوامل من شأنها أن تؤثر في الأسواق المالية، ويمكن أن تكون ناشئة عن عمل هذه الأسواق بحد ذاتها "عوامل داخلية"، كما يمكن أن تكون نتائج ما أحاط بها من ظروف اقتصادية وسياسية أو اجتماعية "عوامل خارجية".

أولاً: العوامل الداخلية: وتنشأ داخل الأسواق المالية، وتتعلق بممارسة أنشطتها وطبيعة معاملاتها وسلوكيات المتعاملين بها ووسائلهم، ومن أهم هذه العوامل ما يحدث في السوق من مضاربات أو التأثيرات المتبادلة بين الأسواق.

المضاربة: هي عملية البيع والشراء التي لا تتم لغرض الاستثمار، وإنما للاستفادة مما يحدث في تقلبات الأسعار، وتكون على أساس تقديرات المضاربين تبعاً لقدرتهم على التحليل، والخبرة المتراكمة، والتجربة.

ثانياً: العوامل الخارجية: وهي تلك العوامل التي تتعلق بالظروف الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية السائدة، فأى تغيير يحدث في هذه العوامل ينعكس تأثيره مباشرة في السوق المالية إما إيجاباً أو سلباً، وتتأثر أسعار الأوراق المالية.

التأثير المتبادل بين الأسواق المالية: تكون هذه الظاهرة ملاحظة في الأسواق العالمية، حيث تتأثر الأسواق المالية ببعضها نتيجة ارتباط نفسي أو مادي بينها، وهذا ما حدث خلال الأزمة المالية، واشتعلت شرارتها الأولى في الأسواق المالية الأمريكية، وشهدت هبوطاً كبيراً خاصة على مستوى السوق الثانوية "البورصة" ثم انتقلت عدواها إلى باقي الأسواق العالمية.

يلعب مستوى تطور الأسواق ودرجة تنظيمها ومستوى الوعي الاستثماري لدى المتعاملين فيها دوراً كبيراً في التقليل من درجة التأثير بالأسواق الخارجية وبشكل خاص في الاتجاهات السلبية، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل النفسية للمتعاملين في الأسواق، والتي يصعب تحديدها، أو تقدير حجم تأثيرها خلال التداولات اليومية.

طرق الاستثمار في الأوراق المالية:

يعد الاستثمار في الأوراق المالية من أكثر أنواع الاستثمار غير المباشر شيوعاً، وذلك لما يتمتع به من سهولة وبساطة، ولا يحتاج إلى جهود كبيرة لانجازه، أو خبرات متخصصة في هذا المجال، ناهيك عن قدرة أنواع المستثمرين كافة -على اختلاف قيم رأس مالهم - في الدخول إلى أسواق الأوراق المالية، وإيجاد الفرص الاستثمارية التي تناسبهم، ومع التطور التقني الحاصل فإن بإمكان المستثمرين الاستثمار من أي مكان، وفي أي زمان. وتنطوي تحت الاستثمار في الأوراق المالية مخاطر بمستويات مختلفة تبعاً لسرعة تغير أسعار الأوراق المالية المحمولة بين الارتفاع والانخفاض، ويعتمد ذلك على أداء الشركة والاقتصاد، وبالتالي، وحرصاً على عدم تعرض المستثمرين للخسائر، فمن الأفضل تكوين محفظة استثمارية متنوعة تساهم في تقليل مستوى المخاطر المصاحبة للاستثمار.

الطريقة الأولى: الاستثمار عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية المتداولة في السوق الثانوية (البورصة) بهدف تحقيق عائد رأسمالية وتوزيعات نقدية من خلال الأرباح التي تحققها الشركة في نشاطها الأساسي.

الطريقة الثانية: الاستثمار في اكتتاب الأوراق المالية التي يتم إصدارها في السوق الأولية، وتعد من أسهل طرق الاستثمار، ذلك أن المستثمر يحقق عائداً من الفارق بين سعر الاكتتاب وسعر التداول بعد الإدراج في البورصة. تبدأ عندما يباع سهم الشركة للجمهور للمرة الأولى بقصد الحصول على سيولة مالية للشركة صاحبة الطرح، وهناك دوافع غير مالية لعملية الطرح لها علاقة بتحسين وإظهار اسم الشركة وتسويقها بشكل جيد، وتبقى الدوافع المالية أهم الدوافع وراء التوجه للطرح حتى اللحظة. ويتطلب التوسع الحاصل على الأنشطة الاقتصادية واستمرار تنوعها تحول العديد من الشركات للأدراج لدى الأسواق، وشهدت أسواق الاكتتابات تحولات وتطورات عملية متسارعة أسهمت في تضاعف عدد الشركات التي تم الاكتتاب عليها، وتعددت أشكال وأحجام عمليات تمويل رأس المال.

نجاح عمليات الاكتتاب يتطلب حزمة من العوامل الكمية والنوعية لا بد من توافرها وهي:

- استحواذ القطاع الخاص على دور قيادي في الاقتصاد. اتساع حجم وطبيعة ونوعية أنشطة الشركات، وما يتطلبه ذلك من توسيع قاعدة المساهمين، والحصول على مصادر تمويل إضافية، وبكف متدنية لتطوير قدراتها التشغيلية.
- ارتفاع مستويات الادخار لدى كافة شرائح المجتمع نتيجة قوة التشغيل الحاصل على كافة القطاعات الاقتصادية.
- تطور القوانين والتشريعات المتعلقة بتوسيع قاعدة المساهمين لتشمل الأطراف الراغبة كافة.
- وجود درجة منافسة جيدة بين أذرع الأنظمة المصرفية ومؤسسات التمويل المتخصصة ورغبتها في التوسع بالإقراض لاستغلال الفرص المتنوعة، والاستحواذ على حصة سوقية أكبر.

وتنطوي عملية الاكتتاب على تأثيرات مباشرة في أداء السوق اليومي، وتعمل على تنشيط وتيرة الأداء وجذب المزيد من السيولة الاستثمارية وإعادة استثمارها لدى القطاعات الاقتصادية والأنشطة بالإضافة إلى زيادة عدد المستثمرين الجدد، وشركات الاستثمار والوسطاء.

أنواع الاكتتابات

أولاً: الاكتتابات الخاصة بالطرح العام: هي الاكتتابات التي تطرح لعامة الجمهور لصالح إدراج شركة جديدة في السوق ودائماً ما يكون مدير الإصدار هو أحد البنوك المعروفة، ويخدم هذا الاستثمار صغار المستثمرين بسبب التخصيص الذي يتم على الأسهم وتوزيعها على المتقدمين للاكتتاب، ويحقق هذا النوع من الاستثمار عوائد جيدة نتيجة تداول الأسهم بالسوق المالية بعد الموافقة على الإدراج.

ثانياً: الاكتتاب بأسهم زيادة رأس المال: وهي الاكتتابات الإضافية الجديدة لشركة مدرجة بالسوق وترغب برفع رأس مالها، فيتم طرح أسهم جديدة يستطيع أي شخص الاكتتاب بها، وجرت العادة حصول الشركة على علاوة إصدار مع القيمة الاسمية للسهم تبعاً لأدائها وسمعتها في السوق منذ الإدراج، وهذا النوع من الاستثمار يخدم صغار المستثمرين أيضاً ويحقق لهم عوائد جيدة.

ثالثاً: الاكتتاب بالأسهم التأسيسية: هذا النوع من الاكتتابات يعد أفضل استثمار لكبار المستثمرين، حيث يستطيع المستثمر الحصول على العدد المطلوب من الأسهم، وتسجل باسمه مباشرة، وتمنحه قدرة على ترشيح نفسه لرئاسة الشركة أو لعضوية مجلس إدارتها إذا رغب .

كيفية الاستفادة من البيانات الواردة بنشرة الاكتتاب العام لاتخاذ القرار الاستثماري:

تلتزم قوانين التسجيل في السوق المالية الشركات الطارحة بإصدار نشرة تمهيدية تبيّن للمستثمرين البيانات والمعلومات التي يحتاجون إلى معرفتها عن الشركة المذكورة، وتعد البيانات الواردة بنشرة الطرح للاكتتاب العام بيانات مهمة وضرورية يجب الإطلاع عليها عند اتخاذ القرار الاستثماري المتعلق بالاستثمار في الورقة المالية للمصدر من خلال طرح عام، وعلى المستثمرين عند قراءة النشرة التركيز على الجوانب المهمة الآتية:

ملخص الطرح: يتضمن الملخص البيانات المتعلقة بالشركة المصدرة للأوراق المالية، والبيانات المتعلقة بالإصدار من حيث فترة الاكتتاب (تاريخ بداية ونهاية الاكتتاب) ورأس مال الشركة وعدد الأوراق المالية المطروحة للاكتتاب وسعر الطرح للسهم الواحد، ومصارييف الإصدار.

التنويه: قراءة التنويه تعطي المستثمرين فكرة عن طبيعة وحدود البيانات الواردة بالنشرة وغايتها الرئيسية التي تساعد على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في الأوراق المالية المطروحة، وتعرفهم بمخاطر الاستثمار المحتملة التي قد يتعرض لها من خلال الاستثمار في الأوراق المالية، الأمر الذي يتطلب وجود استعداد لدى المستثمر لتحمل تلك المخاطر وما قد ينتج عنها من خسائر في المستقبل.

قائمة المحتويات: تعكس القائمة العناصر الرئيسية للنشرة مما يساعد المستثمر على الوصول للمعلومات التي يبحث عنها بسهولة، وتتكون من (أحكام وشروط الاكتتاب، والجوانب المالية للشركة المصدرة).

أحكام وشروط الاكتتاب: تعكس بيانات هذه المجموعة التفاصيل المتعلقة بعملية الطرح وجميعها بيانات مهمة ويجب قراءتها بشكل عميق للوقوف على كيفية تنفيذ عملية الاكتتاب ومنها (عدد الأسهم المطروحة، سعر الطرح، مصارييف الإصدار، الحد الأدنى والأقصى للاكتتاب ومخاطر الاستثمار في الأسهم المصدرة... الخ) وهذه المعلومات تساعد المستثمرين في تعبئة طلب الاكتتاب بصورة سليمة تضمن لهم نجاح مشاركتهم في عملية الاكتتاب

من المفيد للمستثمرين الإطلاع على البيانات الأساسية عن الأسهم المطروحة للاكتتاب العام، وبشكل خاص:

- البيانات والمعلومات الخاصة بطبيعة عمل الشركة والبيانات المالية التاريخية (المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية) وتساعد القوائم المالية للمستثمرين في تحديد نسب نمو الشركة وقدرتها على التطور والتوقعات المستقبلية لأدائها.

- الإطلاع على الجوانب الخاصة بهيكل رأس المال وتطوراتها و كبار المساهمين بالشركة والحصة المتاحة للتداول بعد الانتهاء من الاكتتاب لما تعكسه من مؤشرات عن درجة السيولة المحتملة للسهم في السوق بعد الإدراج.

-المخاطر الخاصة المرتبطة بالشركة والصناعة التي تنتمي إليها بصفة خاصة وأي أخطار أخرى قد تتعرض لها الشركة.

- دوافع الطرح وسبل استخدام حصيلة الاكتتاب ومحاولة تقييم الغايات ومدى قدرتها على تحقيق أهداف الشركة المستقبلية سواء كانت في التوسع، أم تقوية مركز الشركة المالي.

الجدول الزمني للاكتتاب والأدراج:

لا بد للمستثمر أن يكون على دراية وإطلاع بالجدول الزمني لعملية الاكتتاب من حيث تاريخ بداية وانهاء الاكتتاب وتاريخ إعلان نسبة تخصيص الأسهم، وتاريخ إرسال الإخطارات وفائض الاكتتاب للمكتتبين، وأيضاً تاريخ وساعة ومكان عقد الجمعية التأسيسية الأولى للشركة بعد الاكتتاب، وتاريخ قيد الشركة لدى هيئة الأسواق المالية، وتاريخ إدراج أسهم الشركة لدى البورصة.

الجوانب المالية للشركة المصدرة للطرح:

تعطي المستثمر ملخصاً للبيانات المالية للشركة، وتشمل دراسة الجدوى الاقتصادية، وخطط العمل المستقبلية للشركة، وملخص البيانات المالية المتوقعة، وتقارير مراقب الحسابات، وسياسات توزيع الأرباح التي ستتبناها الشركة في المستقبل، وملخص الاتفاقيات والعقود الهامة والتراخيص والموافقات التي حصلت عليها الشركة، وتتبع أهمية البيانات والمعلومات المشار إليها لمتخذ القرار الاستثماري من دون استثناء، ذلك أن جميعها يتحدث عن الأداء المستقبلي للشركة، وعوامل نجاحها أو فشلها. ويهدف تحقيق الغاية المنشودة بالشكل الأمثل، فعلى المستثمر قراءة جميع البيانات والمعلومات الواردة في نشرة الطرح بعناية، والتركيز على البيانات الواردة بهذا الدليل من معلومات وبيانات عن الشركة قبل اتخاذ أي قرار استثماري بشأن الدخول في عملية الاكتتاب، ومحاولة البحث عن إجابات مقنعة للملاحظات المتعلقة بينود النشرة كافة، وهو ما سينعكس إيجاباً على جودة القرار الاستثماري المتخذ، ومن المفيد قيام المستثمرين الذين تنقصهم الخبرات والمعلومات الكافية لقراءة نشرة الاكتتاب وبما يؤدي إلى اتخاذ قرار استثماري مناسب أن يستعينوا بنصيحة وتوصية مستشارهم المالي والقانوني وأهل الخبرة.

بعض المؤشرات التي تساعد المستثمرين على اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد خلال عملية الطرح العام:

- تعتبر نسبة الأسهم التي يحتفظ بها مالكو الشركة الأصليين بعد الطرح إحدى أهم المؤشرات التي يمكن للشركة ذات الأداء الجيد إرسالها، وينطوي هذا المؤشر على مصداقية كبيرة للشركة، ويتناسب هذا الاتجاه مع الشركات ذات الأداء السيئ.

- تسعير السهم بأقل من القيمة التي يجب أن يسعر بها والتي تعكس القيمة السوقية للشركة يمثل احد الإشارات التي يمكن للشركات ذات الأداء الجيد استخدامها لتمييز نفسها عن الشركات ذات الأداء السيئ، ذلك أن الشركات ذات الأداء الجيد قادرة على تحمل تكلفة بيع السهم بأقل من قيمته الحقيقية في وقت الطرح لأنها ستتمكن من تعويض هذه الخسارة من بيع السهم بسعر مناسب لاحقاً عندما تقرر القيام بطرح ثانوي، عندها يكون المستثمرون على إطلاع بقوة الشركة وأدائها، ولديهم الاستعداد لدفع سعر أعلى مما تم دفعه سابقاً للحصول على أسهمها.

- اختيار مدير الإصدار الذي يتولى عملية تسويق الطرح، بالإضافة إلى اختيار مدقق الحسابات للشركة صاحبة الطرح هما أهم المؤشرات التي يمكن للشركة الطارحة ذات الأداء الجيد إرسالها لتمييز نفسها عن الشركات ذات الأداء الأقل ويأتي ذلك لتحقيق هدفين:

(1) تكليف مدير الإصدار ومدقق حسابات على مستوى عالٍ من الخبرة والمصداقية يزيد من دقة المعلومات التي تنشر من قبل الشركة الطارحة، ويترتب عليه دفع رسوم عمولة عالية وهذا ما لا تستطيع الشركات ذات الأداء السيئ القيام به.

(2) يحرص موفرو هذه الخدمات على الحفاظ على سمعتها بالسوق، وتعد من اللاعبين الموجودين في السوق بشكل دائم مما يفرض عليها التدقيق عند انتقاء عملائها.

هذا ويتناسب الطلب على الطريقة الثانية من الاستثمار طرديا تبعاً لمستويات تذبذب الأسعار لدى البورصة، فكلما ارتفع مستوى التذبذب، وارتفع مستوى المخاطر على الأوراق المالية، زاد الطلب على الاستثمار في الاكتتاب المطروح في السوق الأولية.

الأدوات المتداولة في سوق الأوراق المالية

يمكن تصنيف الأوراق المالية بطرق عدة من حيث ماهيتها: إلى أوراق مالية تمثل حق الملكية وهي الأسهم العادية، وأوراق مالية تمثل المديونية وهي السندات و الأذونات و الصكوك، أما الأسهم الممتازة فتعد خليطاً من الأسهم العادية والسندات، وتصنف ضمن أوراق الملكية.

الأسهم العادية: تتصف أسهم بالدوام، أي ليس لها تاريخ استحقاق محدد طالما أن الشركة قائمة ومستمرة، ولكن من حق حملة الأسهم الحصول على صافي الدخل، وكذلك المتبقي من أصول الشركة بعد تسديد الالتزامات الأخرى ذات الأولوية كافة، وتحمل الأسهم العادية ثلاث قيم هي:

القيمة الاسمية: وهي القيمة المدونة على قسيمة السهم وفي العادة ينص عقد التأسيس على هذه القيمة.

القيمة الدفترية: وهي قيمة السهم الحقيقية من صافي موجودات الشركة وتعادل قيمة حقوق الملكية (رأس المال + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة) مقسومة على عدد الأسهم.

القيمة السوقية: هي القيمة التي يباع بها السهم في سوق الأوراق المالية (البورصة)، ومن المؤكد أن تصبح هذه القيمة أكبر أو أقل من القيمة الاسمية أو القيمة الدفترية، وتعد القيمة السوقية للسهم هي التقييم الحقيقي لسعر السهم العادي.

حقوق حملة الأسهم العادية:

- الحصول على حصصهم من توزيعات الأرباح المحققة وليس من حقه المطالبة بتوزيعات للأرباح إذا لم تحقق الشركة الأرباح، وتقر توزيعها.
- يحق لحامل السهم العادي نقل ملكية السهم بالبيع أو التنازل عند أي سعر وفي أي وقت.
- يحق لحملة الأسهم العادية الإطلاع على وثائق الشركة، ولهم الحق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وحضور اجتماعات الجمعية العمومية، وحق التصويت على قراراتها.

الأسهم الممتازة: يأتي موقع الأسهم الممتازة بين السندات والأسهم العادية، فهي تجمع في خصائصها بين نوعين، فهي تشبه السندات من حيث ثبات العائد والأولوية في الحصول على هذا العائد قبل حملة الأسهم، ويمثل السهم الممتاز سند الملكية وله قيمة اسمية ودفترية وسوقية شأنه في ذلك شأن السهم العادي، غير أن القيمة الدفترية تتمثل في قيمة الأسهم الممتازة كما تظهر في دفاتر الشركة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة، والسهم الممتاز ليس له تاريخ استحقاق ولكن من الممكن أن ينص في العقد على استدعائه في توقيت لاحق، ولحملة السهم الممتاز الأولوية على حملة السهم العادي في أموال التصفية، ولهم الحق في التوزيعات السنوية المحققة، وتكون بنسبة مئوية محددة من القيمة الاسمية.

مزايا التمويل بالأسهم الممتازة:

- إن المؤسسة ليست ملزمة قانوناً بإجراء التوزيعات كل سنة تحقق فيها الأرباح.
- إن إصدار الأسهم الممتازة يسهم في تخفيض نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال المملوكة وهو ما يترتب عليه زيادة الطاقة الاقتراضية المستقبلية للمنشأة.

عيوب التمويل بالأسهم الممتازة:

- ارتفاع تكلفتها نسبياً، فتكلفة التمويل بالأسهم يفوق التمويل بالاقتراض لأن التوزيعات لا يتحقق منها وفر ضريبي.
- إن حملة الأسهم الممتازة يتعرضون لمخاطر أكبر من التي يتعرض لها المقرضون وبالتالي يطلبون عائداً أعلى.

السندات: هي صكوك متساوية القيمة، قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة، تمثل قرضاً جماعياً طويل الأجل يعقد عن طريق الاكتتاب، ويصدر على شكل شهادات اسمية أو لحاملها تكون قابلة للتداول، وموقع عليها من قبل مجلس الإدارة. وقد يكون المقرض الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة، أو شركة مساهمة، حيث توجد سندات حكومية، وسندات شركات مساهمة، وبعد حامل السند مقرضاً لتلك الجهة، ويستحق فائدة سنوية ثابتة مقابل استثمار أمواله في السندات، وتمثل السندات بالنسبة للمقرض مصدر تمويل طويل الأجل، وينبغي استثمار الأموال المتأتية في استثمارات طويلة الأجل، وبغير ذلك يكون كمثل من يفترض أموالاً من البنك وينفقها في غير الهدف التي اقترضها من أجله.



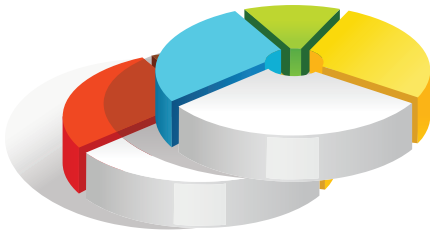
أنواع صناديق الاستثمار بشكل عام :

صناديق الاستثمار مفتوحة: هي الصناديق التي لا يوجد حدٌ أعلى للأموال المستثمرة فيها فترتفع وتنخفض وفقاً لظروف السوق والاستثمار، وبالتالي على المستثمر التوجه إلى الجهة المصدرة لوثائق الاستثمار، والقيام بعملية الشراء.

صناديق الاستثمار المغلقة: وهي الصناديق التي يكون فيها حجم الأموال المستثمرة ثابتاً حتى تاريخ استحقاق الصندوق، وبالتالي على المستثمر القيام بشراء شهادة الاستثمار في الصندوق من البورصة أو البنك أو الجهة المصدرة لها حسب سعر التداول السائد.

الأسس التي يتم في ضوءها اختيار صندوق الاستثمار الأفضل:

- سعر حصة أو شهادة الاستثمار.
- نتائج الأداء التي حققها الصندوق في الفترة السابقة.





هيئة قطر للأسواق المالية
ص.ب 25552 الدوحة - قطر
هاتف: +974 44289999
فاكس: +974 44441221
الموقع الإلكتروني : www.qfma.org.qa